بتعدد الافعال كالخلق والرزق والاحياء فهو ثابت له بصح نفيه
اذا علمت ذلك علمت ان فى قول المصنف اى لا ثانى له فى ذاته
الخ قصورا لان المتبادر منه انما هو نفى الكم المتصل فى الذات
والصفات والافعال ويمكن ان يستفاد منه ايضا نفى الكم
المتصل فى الذات والصفات والافعال بناء على تصويره بما ذكر
بان يقال المراد له ثانى له لا انفصالا وله انفصالا فى ذاته
وله فى صفاته وله فى افعاله والحاصل ان الكموم ستة وكلها
منفية بالوحدانية لكن محله فى السادس اى صورا بالمشاركة
كما علمت فتدبر **قوله اى لا ثانى له الخ** اعترض بان هذا تفسير
للواحد لا للوحدانية مع ان ظاهر كلام المصنف انه تفسير
للوحدانية والصواب فى تفسيرها ان يقول اى نفى الاثنينية
فى الذات والصفات والافعال واجيب بان نكتة ارتكاب
المصنف لهذا الصنيع التصريح بنفى الثانى الذى هو المقصود
وان كان يؤخذ من نفى الاثنينية نفيه بطريق اللزوم لا بطريق
التصريح وانما اقتصر المصنف على نفى الثانى مع انه لا تتحقق
الوحدانية الا بنفى التعدد مطلقا سواء كان بالتثنية او بالتثليث
او غير ذلك لانه يلزم من نفيه نفى غيره من العدد اذ لا يتاتى
الثالث فما فوقه الا بعد تحقق الثانى ويمكن ان قصد المصنف
التعميم فى نفى الاعداد مطلقا تامل **قوله فى ذاته** متعلق
بقوله ثانى وعداه بفى لتضمنه معنى الشريك والنظير وقوله
وله فى صفاته اى لا ثانى له فى صفاته فالجار والمجرور متعلق
بقوله

بتوله ثانى كالذى قبله وكالذى بعده وقوله ولا فى افعاله قد
يتبادر منه ان الافعال قسمان احدهما افعاله تعالى والاخر افعال
غيره والقسم الاول هو الذى فيه وحدانية الافعال وليس ذلك
مرادا بل الاضافة لبيان الواقع لان ما وجد من الافعال باسرها
منسوب له تعالى ولا ثانى له فيه اذ ليس للعبد فيها الا الكسب
خلافا للمعتزلة فى قولهم ان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية
بقدرة خلقها الله فيه وخلافا للجبرية فى قولهم ان العبد مجبور
على الفعل كالريشة المعلقة فى الهوى ولا كسب له اصلا فالمعتزلة
فرطوا حيث قالوا بان العبد يخلق فعله الاختيارى والجبرية افرطوا
حيث قالوا بانه لا كسب له فيه واهل السنة توسطوا حيث قالوا بان
العبد له يخلق فعله لكن له فيه الكسب وخير الامور اوسطها لانه
خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين **قوله**
فهذه ست صفات اى فهذه المذكورات ست صفات فالاشارة
عائدة للمذكورات بقوله الوجود الخ والفاء تفريعية اى دالة على ان
ما بعدها مفرع عما قبلها ونتيجة له وانما لم يات المصنف بالتاء فى
اسم العدد لان المعدود مؤنث وقد ذكر وهو حينئذ يجب تجريده
منها بخلاف ما اذا لم يذكر فانه لا يجب ذلك بل يجوز الاتيان بها
فيه ولهذا اتى بها فى قوله والخمسة بعدها الخ نعم الاولى عدم الاتيان
بها فى هذه الحالة كما هو مقرر فى محله **قوله الاولى نفسية انما**
نسبت للنفس لملازمتها لها فتغاير بخلاف المعنوية فانها ملازمة
للمعانى فلذلك نسبت اليها وقد علم من كلام المصنف ان ما تقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)